

A Field Study of Theft Offenders in the UAE Society (Dubai Emirate): A Field Study Using Routine Activity Theory

Nasir Abdalla Binnasir

Ph.D. student in applied sociology

Criminology and criminal justice

U22105487@sharjah.ac.ae

Prof. Mohammed Al Hourani (Ph.D.)

University of Sharjah

malhourani@sharjah.ac.ae

University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences -

Department of Sociology

Copyright (c) 2025 Nasir Abdalla Binnasir, Prof. Mohammed Al Hourani (PhD)

DOI: <https://doi.org/10.31973/3af3w676>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).

Abstract:

This study aims to examine the life paths of some offenders involved in theft crimes in the Emirate of Dubai, who were arrested by the Dubai Police due to their criminal activities and are currently incarcerated in Dubai's prisons. The information was collected through in-depth interviews conducted by the researcher with a small sample of these criminals, consisting of five individuals. The small sample size resulted from the intensive nature of the interviews, which required detailed accounts of the thefts. The interviews focused on the elements of Routine Activity Theory, exploring how they committed the theft, the reasons that led them to commit the crime, whether they had specific skills for committing theft, how they selected the time, place, and target for the crime, and how they bypassed intense surveillance, whether from police officers or security cameras. The results showed that all members of the sample, without exception, resorted to committing theft due to the difficult economic conditions they faced in their home countries. They needed to earn money to support their families. Additionally, some of these individuals, due to their difficult social and economic circumstances, became victims of criminal gangs who coerced them into committing theft in exchange for a sum of money as a result of their criminal acts.

Keywords: crime victims, offender, Routine Activity Theory, theft Crimes,

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

دراسة ميدانية لمرتكبي جريمة السرقة في مجتمع دولة الإمارات (إمارة دبي) دراسة ميدانية باستخدام نظرية النشاط الروتيني

الباحث ناصر عبدالله احمد بن ناصر الياسي الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم الحوراني
طالب دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة - جامعة الشارقة -
جامعة الشارقة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية -
والاجتماعية - قسم علم الاجتماع قسم علم الاجتماع

(مُلخَصُ البَحْث)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مسار حياة بعض من المتهمين بجريمة السرقة في إمارة دبي، الذين يتم القبض عليهم من قبل شرطة دبي نتيجة لفعلهم الإجرامي في السجن بإمارة دبي، حيث تم جمع المعلومات عن طريق مقابلة معمقة أجراها الباحث مع فئة قليلة من هذه المجرمين عددهم خمسة أشخاص، يرجع عدد قلة عدد أفراد العينة إلى أنها مقابلات مكثفة تتضمن تفاصيل دقيقة في السرقة.

حيث تمحورت المقابلات مستخدماً عناصر النشاط الروتيني حول كيفية ارتكابهم لجريمة السرقة والسبب الذي أدى بهم لارتكاب تلك الجريمة، وما إن كانوا يمتلكون مهارات خاصة لارتكاب جريمة السرقة من عدمه، كيفية اختيار الزمان والمكان والهدف المناسب لارتكاب جريمة السرقة، وكيفية تخطي الرقابة الشديدة سواء كانوا رجال الشرطة أو كاميرات المراقبة.

وقد أظهرت النتائج أن جميع أفراد العينة دون استثناء لجأوا لارتكاب جريمة السرقة نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة الذي يعانون منها في بلدهم الأم، وأنهم بحاجة لكسب المال من أجل الإنفاق على أسرهم، إلى جانب أن بعض من هذه الفئات ونظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة وقعوا ضحية العصابات الإجرامية الذي يجبرونهم لارتكاب جريمة السرقة مقابل حصولهم على مبلغ من المال نتيجة لعفلهم الإجرامي.

الكلمات المفتاحية: متهم، جرائم السرقة، نظرية الأنشطة الروتيني، ضحايا الجرائم

* وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث

المقدمة

تعدُّ دبي مدينة عالمية تستقطب السياح و المستثمرين الذين يلجؤون للعيش في الإمارات نتيجة التطور و التقدم الذي شهدته الدولة في السنين الأخيرة، مما يستوجب على الأجهزة الشرطية حماية الأفراد من الجرائم التي قد تؤثر على حياتهم الهنيئة، بالتالي تعمل الأجهزة الشرطية في دبي على تحقيق استراتيجية شرطة دبي لمدينة آمنة التي تسعى لتحقيق جودة الحياة و التقليل من نسبة الجريمة و تعزيز ثقة المجتمع بالشرطة من خلال مكافحة كافة أنواع الجرائم و تعزيز دور الشرطة المجتمعية (مراد، ٢٠١٦، صفحة ص ٨)، و إلى جانب ذلك و نظراً لكون جريمة السرقة بأنواعها و أشكالها المختلفة تشكل خطراً كبيراً على المجتمع و استقرارها و أمنها فقد وضع لها المشرع عقوبات شديدة، و في الآونة الأخيرة و خلال السنوات الأخيرة الماضية فقد ازدادت جريمة السرقة في المدن الكبيرة في الدولة و خاصةً في إمارة دبي؛ و يرى الباحث أنه يرجع سبب ذلك إلى تواجد العديد من الجنسيات بها، و ذلك نتيجة لزيادة الاهتمام بالسياحة البيئية و المغامرات الخارجية، فمن خلال تطوير تلك المناطق كوجهات سياحية رائدة، تم دخول ثقافات مختلفة و من مختلف الجنسيات إلى تلك المناطق، إما للسكن أو من أجل إنشاء نشاط تجاري، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حالات السرقة و النشاطات الغير قانونية في مناطق الدولة و تحديداً إمارة دبي، من وجهة نظر الباحث يتطلب من الجهات المعنية تعزيز الإجراءات الأمنية و الرقابية؛ بهدف الحفاظ على الإرث الوطني الثمين و ضمان سلامة الزوار و السكان المحليين على حد سواء، إلا أنه و على الرغم من ذلك تظل دولة الإمارات من أقل الدول العربية في انتشار جريمة السرقة (الكريمين، ٢٠٠٢، صفحة ص ٤٢٠).

تختلف أنواع الجرائم الواقعة على الأموال باختلاف المناطق الجغرافية في الإمارة حيث تتكون إمارة دبي من مختلف المناطق منها المناطق القريبة من البحر أو المرافق السياحية الخاصة بالسباحة الذي يكثر فيه سرقة أمتعة الزوار و كذلك المدينة أو مركز المدينة الدوان تاون الذي يكثر فيه سرقة الدراجات الهوائية أو الهواتف أو الحقائب، و كذلك مناطق سكن عمال الشركات المشتركة و تختلف أنواع السرقات في سكن العمال، و التي قد تكون من أبرزها سرقة مواد البناء، و عليه نرى أن في كل منطقة تختلف أنواع السرقة فيها بحسب الفئة الاجتماعية أو الظروف المحيطة بالمنطقة (فلميان، ٢٠١٥، صفحة ص ٢٩).

وفي ضوء ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة في التركيز على جوانب عدة و التي من شأنها أن تظهر المسار التطوري لجريمة السرقة في إمارة دبي، إذ تتمثل مشكلة الدراسة في أن جريمة السرقة تتطور بشكل سريع مع تطور المجتمع و خاصةً التطور التكنولوجي الذي له

دور كبير في ظهور جريمة السرقة بأشكالها الحديثة، و منها على سبيل المثال جرائم السرقة و الاحتيال عبر الوسائل الإلكترونية، و التي تدخل ضمن الجرائم الإلكترونية، و الذي من خلاله تم تصميم أسئلة المقابلة الخاصة بالجانب التطبيقي للدراسة، و التي تكونت من خمسة محاور، و هي: أولاً: المحور الأول و الذي تضمن سؤالاً عاماً عن كيفية ارتكاب جريمة السرقة، و ثانياً: الظروف التي أدت بالجاني لارتكاب السرقة، ثالثاً: مدى علم الجاني بغياب الرقيب، رابعاً: كيفية تحديد الهدف المناسب، خامساً: الزمان و المكان المناسب لارتكاب جريمة السرقة.

● مفاهيم الدراسة:

- السرقة: تعرف جريمة السرقة على أنها إعتداء على ممتلكات الآخرين و أخذها خفية؛ لذا تعدُّ السرقة جريمة مخلة بالأمانة ولا بد أن يتم ردع مرتكبها (عبدالستار، ١٩٨٥، صفحة ص ١٦٩).
- مرتكبي جريمة السرقة: مرتكب أو مؤتکبي جريمة السرقة هو ذلك الشخص الذي ثبتت في حقه ارتكابه لجريمة السرقة، بغض النظر عن نوع السرقة و مكان ارتكابها.
- نظرية النشاط الروتيني: نظرية تدرس علاقة عناصر معينة إذا تواجدت مهدت للمتهم ارتكاب جريمة (الكريمين، ٢٠٠٢، صفحة ص ٤١١).

● التعاريف الإجرائية للدراسة:

- السرقة: تعرف جريمة السرقة إجرائياً على أنها اعتداء الشخص السارق على ممتلكات الأفراد و أخذها خيفة و دون رضاهم، سواءً كان ذلك بامتلاك الشيء من مكان عام دون علم مالكة الحقيقي، أو بالطرق الاحتيالية، سواءً أكان ذلك بالطرق التقليدية أم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- مرتكبي جريمة السرقة: هم المجرمين الذين ثبتت بحقهم ارتكابهم لجريمة السرقة، و هم محبوسون في السجن المركزي في إمارة دبي، تنفيذاً للعقوبة الصادرة بحقهم.

منهجية الدراسة:

- منهج الدراسة:

تعتمد منهج دراستنا على البيانات بوجه عام وعلى المنهج الكيفي، و قد اعتمدت الدراسة الراهنة استخدام المقابلات من أجل تحقيق غرضين منهجيين في آن واحد، و هما: رصد عملية تطور جريمة السرقة، و الكشف عن الخبرات الفردية لأفراد العينة، و هما مساران متبعان في أدبيات النظرية المتجذرة في البيانات.

- مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من بعض المجرمين السارقين المتواجدين في المركز في أثناء زيارة الباحث بهدف إجراء المقابلات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٤م، إلا أن عدد أفراد الذي تمكنا من تطبيق دراستنا عليهم قليلة و هي عينة مكونة من خمسة أشخاص متواجد بالمركز، حيث لم نتمكن من إجراء مقابلات مع عدد أكبر من السارقين المتواجدين في المركز مراعاة لقوانين و الجوانب الأمنية المعمولة في المركز.

- عينة الدراسة:

إذ جرى اختيار السارقين المتواجدين في المركز والذي تم السماح للباحث بإجراء المقابلة معهم على نحو خاص، وفق مقتضيات الكشف عن مسار الحياة بحيث تحققت الاعتبارات التالية: ١- جميعهم مروا بتجربة نشأة السرقة و تطوره، ٢- جميعهم ينتمون لفئة عمرية فوق العشرين سنة، ٣- جميعهم مقيمين في الدولة بطريقة مشروعة (إقامة أو زيارة)، ٤- جميعهم من الذكور. حيث تم اختيار العينة بطريقة قصدية، و قد جرى ذلك وفق شرطين متكاملين: ١- أن يكون جميعهم من الذكور، ٢- أن يكون لجميعهم إقامة مشروعة في الدولة (إقامة أو زيارة)، ٣- أن يكون جميعهم ارتكبوا الجريمة في إمارة دبي، ٤- الموافقة على إجراء المقابلة وإبداء استعدادهم لها.

- الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية للبحث المتهمين الذين يتم القبض عليهم في حدود إمارة دبي، نظراً لكون دراستنا تختص بجرائم السرقة الواقعة في إمارة دبي تحديداً.

- الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في المدة الزمنية الواقعة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، أي من يونيو ٢٠٢٤ و لغاية ديسمبر ٢٠٢٤.

- أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة المقابلة للكشف عن خبرات السارقين المتواجدين في المركز، فقد انطلقت المقابلة من سؤال عام و هو: ١- كيف ارتكبت جريمتك؟ و من ثم توجه للكشف عن الظروف و الحالات التي أدت بهم لارتكاب السرقة، و ذلك من خلال التساؤلات التالية: ٢- ما الظروف التي دفعتك للسرقة؟ ٣- ما هي المهارات أو الخبرات التي لديك و التي ساعدتك في تنفيذ السرقة؟ هل كانت أول تجربة لك في السرقة؟ ٤- هل كنت تعلم أن المكان المستهدف كان غير مراقب أو هناك أية عوامل خارجية (مثل غياب الشرطة أو الكاميرات) ساعدتك في ارتكاب الجريمة؟ ٥- كيف اخترت الموقع؟ هل كانت لديك معلومات

مسبقة، و كيف تصرفت بالمسروقات؟ ٦- متى كان الوقت المحدد لارتكاب الجريمة، و لماذا اخترت هذا الوقت و المكان الذي قمت بسرقة؟

• جريمة السرقة في المجتمع الإماراتي

نظراً لكون جريمة السرقة من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن العام، والأمن الاجتماعي و استقرارها، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، و التي تتيح للأفراد فرصة استغلال غيرهم من الأفراد؛ و لذلك و نظراً لحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على الحفاظ على أمن و استقرار المجتمع و الشعب، فقد قرر المجتمع تطبيق ما يعرف بالحق العام على كل من يرتكب جريمة الاعتداء على الأموال؛ و ذلك صوناً للنظام العام و حماية لأفراد المجتمع من مخاطر تلك الجريمة، حيث أن الهدف الأساسي من من فرض الحق العام هو تحقيق أمور عدة أهمها: إعادة تأهيل مرتكبي جريمة الاعتداء على الأموال و إدماجهم في المجتمع، و حماية النظام العام و تعزيز الأمن الاجتماعي (سليم، ٢٠١٢، صفحة ص ٥٧).

إن التطورات التي حصلت على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و على المستوى العالمي عموماً، أدت إلى ظهور أشكال للإجرام بعضه كان معروفاً، و البعض الآخر اتخذ قالباً جديداً و ذلك بانضواء جماعة من المجرمين في ظل تنظيم يقوم على هيكلية مستقلة بذاتها و على شكل هرمي قاعدته منفذو الخطط الإجرامية التي يضعها رؤساء هذه التنظيمات (الصالح، ٢٠٠٩، صفحة ص ٧٣).

و لعل هذا التطور في ملامح الجريمة، ما هو إلا انعكاس المظاهر المادية للعولمة، مما أعطى للجريمة سمات و مميزات أخرجتا من طابعها التقليدي المعروف الفقه و القانون الجنائي، للطابع التنظيمي المهيكل، و امتداد ضررها لأكثر من إقليم الغرض أهداف إجرامية مدروسة، مزعزة بنتائجها الاستقرار المالي و الاقتصادي للدول، و مزعزة أيضاً الأمن و السلام في المجتمع، وهو الأمر الذي حدا بالمجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة لوضع اتفاقيات دولية لمكافحة (الصالح، ٢٠٠٩، صفحة ص ٧٤).

مع النهضة العمرانية لدولة الإمارات و ظهور مطار دبي الدولي والنمو السكاني والبشري و الاقتصادي و ظهور الشركات ظهرت أشكال جديدة من السرقات، و الذي نتطرق (تبعاً لعينة دراستنا) لبيان نوع واحد منها على سبيل المثال، وهي السرقة الفعلية و التي هي تلك السرقة التي يكون هناك هدف فعلي متواجد على أرض الواقع على سبيل المثال سرقة الدراجات الهوائية، وجود هدف مناسب لهذه الجريمة وهي ترك الشخص لدراجته الهوائية بمكان ما (محطة مترو على سبيل المثال)، و وجود مجرم محتمل و هو السارق الذي أبدأ

رغبته بالسرقة بمجرد تفقد المكان و الظروف مناسباً لارتكاب جريمته، و انعدام الرقابة و تفقد المكان والتأكد من عدم وجود الرقابة الشديدة من رجال الشرطة و الكاميرات. و قد بينت لنا الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على عدد من السارقين، أن إمارة على الرغم من قلة نسبة السرقة فيها إلا أنها لا تخلو من هذه الجريمة، و أغلبها تكون مخططة لها مسبقاً من قبل السارق.

● الدراسات السابقة

تعد جريمة السرقة بشكل عام من الجرائم الأكثر انتشاراً منذ القدم مقارنةً بغيرها من الجرائم، وعلى الرغم من ذلك تعد الدراسات المنتشرة فيما يتعلق بجريمة السرقة و التي تتضمن الجانب التطبيقي خليل جداً، فيما يلي سوف نعمل على عرض الدراسات السابقة وفق اتساقها الموضوعي و تشابه الأبعاد التي ركزت عليه، و أيضاً الحدود الجغرافي الذي تمت فيها الدراسات، مع الإعطاء الأولوية للدراسات المحلية التي تمت داخل حدود دولة الإمارات، ومن ثم الدراسات الإقليمية.

أولاً: الدراسات المحلية:

أشار (هلال، ٢٠١٢) في دراسته إلى أن الضحية عانت لفترة طويلة من التهميش والإهمال في الدراسات الجنائية، ولكن مع بداية أربعينيات القرن العشرين بدأت تظهر محاولات عديدة تعطي أهمية لدراسة العلاقة بين الجاني والضحية؛ وذلك حتى يتمكن من الوصول إلى فهم وإدراك أكثر لأساس وأصل السلوك الإجرامي، وفي هذا السياق سعت الدراسة إلى مقارنة موضوع الضحية، وقد تناول هذا الموضوع من خلال دراسة مجموعة من المداخل النظرية التي تفسر ضحايا الجريمة بسبب عدم وجود فكر اجتماعي للنظريات التي تعالج هذا الموضوع، وتتمثل هذه المداخل في مدخل السمات الذي يشير إلى وجود صفات وخصائص معينة في الشخص تهيئ للوقوع ضحية وفريسة للجريمة، والمدخل التفاعلي لمضايقة الضحية للجاني والذي يكشف أن الضحية قد يشجع أو يثير السلوك الإجرامي لدى الجاني، وأخيراً مدخل نمط الحياة والنشاط الروتيني والذي يوضح أن نمط الحياة الذي يتبعه الشخص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوقوعه ضحية للجريمة من خلال تعريض نفسه لمواقف تؤدي إلى هذه العملية.

كما قدمت هذه الدراسة العديد من المحاولات لتصنيف ضحايا الجريمة على أسس قانونية وعضوية ونفسية واجتماعية، ثم توجت بتقديم تصنيف الأمم المتحدة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها أن أغلب ضحايا جرائم السرقة من الذكور والمتزوجين، ومستواهم التعليمي يتراوح بين المتوسط والثانوي، و أن أغلب الضحايا من

الموظفين ورجال الأعمال والحرفيين، وأن الجريمة التي وقعت عليهم وقعت في وقت متأخر من الليل، وأنه لم تكن هناك معرفة مسبقة بين الضحايا والجناة، وأخيراً أظهرت النتائج أن الضحايا يعانون من الاكتئاب والضييق والحزن والشعور بالنقص والنقص، كما أظهرت الدراسة أن هناك خسائر مادية يتكبدها الضحايا نتيجة جرائم السرقة، تتراوح بين الدخل الشهري للضحية وما يتقاضاه خلال مدة شهرين أو ثلاثة أشهر في بعض الحالات، واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، وجاءت دراسة (الأميري، ٢٠٢٢-٢٠٢٣) مقارنة نوعاً ما للدراسة السابقة، فقد تناول الباحث الأنشطة الروتينية في المجتمع ودورها في وقوع الجريمة، خاصة بعد التغيير الجذري المفاجئ اليومي لغالبية الأفراد على مستوى العالم بسبب جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأنشطة الروتينية في المجتمع ودورها في وقوع الجريمة، ويتفرع عن هذا الهدف أربعة أهداف فرعية وهي: التعرف على الخصائص المرتبطة بضحايا الجريمة نتيجة نشاطهم الروتيني، وأهم أنواع الأنشطة الروتينية التي تزيد من فرصة وقوع الجريمة، فضلاً عن معرفة أنواع الجرائم التي تعرضوا لها سابقاً، وأخيراً إبراز أهم الإجراءات الوقائية للحد من الآثار السلبية للأنشطة الروتينية في وقوع الجريمة. وخرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: أن هناك عدد من أنواع الأنشطة الروتينية التي تزيد من فرص وقوع الجريمة والتي يقوم بها أفراد المجتمع كجزء من أنشطتهم اليومية، مثل وجود العمالة المنزلية في المنزل (خدم - سائقين - مزارعين)، إذ تقع الجريمة كلما توافرت العوامل التي تساعد على وقوعها، كما أن سوء استخدامنا للتقنية الحديثة أو عدم معرفتنا بأفضل طريقة لاستغلالها يزيد من فرص وقوع الجريمة.

ثانياً: الدراسات الإقليمية:

أشار (بلهوشات و سعدي، ٢٠٢١/٢٠٢٢) ارتأت في دراسته هذه تسليط الضوء على ظاهرة جنوح الأحداث عامة و ظاهرة جرائم السرقة لدى الأحداث في مدينة تبسة خاصة، إذ تكمن زبدة إشكالية هذه الدراسة في تساؤل مركزي خاص بظروف ممارسة السرقة لدى الحدث و كيف يتعلمها ليندرج تحت هذا التساؤل سؤالين فرعيين تمثل السؤال الأول: في ما هي ظروف ممارسة السرقة لدى الحدث؟ أما السؤال الثاني: كيف يتعلم الحدث السرقة؟ و للإجابة عن هذين السؤالين تم الاعتماد على الاتجاه النظري الاجتماعي الذي جسد في نظريتين، الأولى هي نظرية المخالطة الفارقة للباحث الأمريكي إدوين سندرلاند، أما النظرية الثانية فهي نظرية الضبط الاجتماعي للباحث ترفيس هيرتشي.

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي حاول من خلاله وصف ظاهرة السرقة لدى الأحداث كما هي في واقعنا، وفي الوقت نفسه تم الاعتماد على المنهج الكيفي الذي يتوافق مع الاتجاه التفاعلي الرمزي ويوافق الهدف من الدراسة المتمثل في تحليل دوافع السرقة لدى الأحداث في مدينة تبسة، إذ أجريت الدراسة على المجموعة من الأحداث المعروفين بارتكابهم لجرائم السرقة في المجتمع التبسي، أي كانت العينة قصدية لكونها تتسجم مع طبيعة المجتمع المبحوث، و بما أن موضوع الدراسة تطلب مجتمعاً محدداً تم اللجوء للعينة القصدية، إذ تم استخدام المقابلة لجمع البيانات و تحليلها و مناقشتها، عليه تم التوصل للعديد من النتائج أهمها أن التفكك الأسري يؤدي بالحدث إلى الميول للجنوح، إضافة لذلك نجد جماعة الرفاق التي يتعلم منها الحدث سلوكيات عدة منحرفة وهذا بعد فقدانه لأهم بيئة و مدرسة اجتماعية وجدت لتساعده على تكوين شخصيته و التي تتمثل في الأسرة، كما أن الوضع الإقتصادي المتردي للأسرة يؤثر بطريقة مباشرة في انحراف الحدث من خلال عدم قدرة الأسرة على توفير الحاجيات الأساسية الضرورية للحدث، الشيء الذي يدفع به للانحراف عن القيم والمعايير الضابطة للمجتمع، و جاءت دراسة (زواوي ، ٢٠٢١)

● منهجية النظرية في السرقة (نظرية النشاط الروتيني)

تعد نظرية النشاطات الرتيبة أو الأنشطة الرتيبة من أهم النظريات في علم الإجرام و العقاب، في نظرية النشاطات الروتينية حتى تقع الجريمة على الافراد او اموالهم وممتلكاتهم يجب توافر ظروف معينة، حيث يجب توافر الدافع الاجرامي و هي نية الجاني في ارتكاب جريمته و مجني عليه مناسب او ضحية مناسبة و مال او ممتلكات، إذ اذا توافرت الثلاث عناصر تسهل على المتهم ارتكاب الجريمة، و لكن اذا انعدم عنصر من عناصر النظرية يصعب ارتكاب الجرم للجريمة (Argun & Daglar, 2016) .

نشأت هذه النظرية في الولايات المتحدة من أجل دراسة تطور الأوضاع الاجتماعية، و منها الأوضاع الإجرامية بعد الحرب العالمية الثانية؛ وذلك بهدف الوصول إلى نظرية النشاط الروتيني، إذ انتقدت النظرية البنائية الوظيفية و قصورها في تفسير الجريمة والجنوح في الولايات المتحدة عند تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الأمريكي، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يصاحب ذلك تحسناً في معدلات الجريمة و الجنوح (Miro، ٢٠١٤).

● تحليل البيانات

إذ جرى استخدام منهج المقارنة المستمرة من خلال المزامنة ما بين جمع البيانات و تحليلها و من ثم مقارنتها بشكل مستمر ضمن المقابلات و بينها وصولاً إلى نقطة الإشباع النظري، و قد جرى التحليل الأولي لنص المقابلة الأولي سطرًا بسطر مع كامل جزئيات البيانات، و فيما يلي نبين ما توصلنا إليه من خلال تحليل البيانات المتحصلة عليها من المقابلات.

الجدول ١ : خصائص عينة الدراسة			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
نوع السرقة	سرقة دراجات	2	40%
	سرقة مواد البناء	1	20%
	سرقة مجوهرات	1	20%
	استيلاء	1	20%
العمر	20- 30	1	20%
	31 - 40	4	80%
الحالة الاجتماعية	أعزب	2	40%
	متزوج	3	60%
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	4	80%
	جامعي	1	20%
الدخل الشهري	لا يحصل على دخل	4	80%
	3000 - 5000	1	20%
شرعية الإقامة	مقيم	1	20%
	زيارة	4	80%
الجنس	ذكر	5	100%
التجربة السابقة	أول تجربة	1	20%
	متهم سابق	4	80%

يظهر الجدول السابق بعض الخصائص المشتركة ما بين أفراد العينة وهي أن معظمهم من فئة الشباب الذي يتراوح أعمارهم ما بين ٣١ إلى ٤٠ سنة، و التي شكلت نسبة ٨٠% من أفراد العينة، و أن النسبة ذاتها من حملة الثانوية العامة غير ملتحقين بالجامعات، إلى جانب ما يلفت الانتباه أن النسبة ذاتها لا يحصلون على دخل شهري ثابت، أي أنهم عاطلين عن العمل، فضلاً عن كونهم سارقين سابقين، إلى جانب أن أغلبهم متزوجين و الذي بلغت نسبتهم ٦٠%.

مما سبق بيانه يستدل معظم أفراد العينة قد لجأوا إلى ارتكاب السرقة نظراً لظروف أسرية و اقتصادية و انتمائهم إلى الطبقة الدنيا من التعليم و الدخل الثابت، إلى جانب مسؤوليتهم قبال أسرهم و الذي يستوجب عليهم توفير أدنى مستلزمات الحياة لهم.

إذ يستدل مما سبق أن المستوى التعليمي الدنيء أدنى بهم إلى عدم الحصول على العمل المناسب، نظراً لكون كافة الوظائف في الوقت الحالي تتطلب شهادات جامعية، و بعضها شهادات عليا، و هذا ما جعل الأفراد الذي يحملون شهادة الثانوية العامة وما دون ذلك يواجهون صعوبة كبيرة في الحصول على العمل، إلى جانب مسؤولياتهم العائلية و حاجتهم بالصرف على عوائلهم، الأمر الذي يؤدي بهم للوهلة الأولى التفكير بالسرقة من أجل قضاء حاجتهم وحاجة أسرهم.

● دخول عالم السرقة:

ما توصلنا إليه من خلال المقابلات التي تم القيام بها مع عينة الدراسة، أن هناك عوامل و حوافز مختلفة لارتكاب جريمة القتل، أولها أهمها، الأوضاع الاقتصادية السيئة لأفراد العينة في بلدهم الأم و حاجتهم إلى المال لقضاء حاجتهم وحاجة أسرهم، فجميعهم يعيلون أسرا.

يقول أحدهم: "أفيدكم إنني حضرت إلى الدولة من حوالي سنة ونص وكنت على فيزة زيارة قصيرة، وكنت أبحث عن عمل إلى أن عملت لمدة شهور في الأعمال اليومية الأجر اليومي و اقتضى أجر اليوم مقابل أي عمل غسيل السيارة أو تصليح سيارات أو حمل بعض البضائع وعملت كذلك في بعض الورش لتصليح السيارات، و لكن بعدها تم طردي من العمل بسبب إغلاق الورشة من قبل مالكةا و أصبحت مشرد وكنت أقيم مع صديقي في كراج تصليح ولكن اشتكى البعض من ضيق المكان بعد ذلك أصبحت أنام في الشوارع و أصحى في الفترة الصباحية وأبحث عن عمل ولكن بعد الحاجة الماسة للمال اضطررت ان أقوم بالسرقة حيث قمت بسرقة دراجات الهوائية بالقرب من المواقف التابعة دبي مترو إذ استهدف الدراجات التي تقدر قيمتها ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ درهم و أقوم ببيعها بسعر ٧٠٠

درهم في الأسواق الجملة التي تعد للبيع للتصدير للخارج حيث قمت بسرقة أكثر من ٢٥ درجة هوائية ولا أتذكر تفاصيل الوقائع ولكن استهدف المواقف التي يوجد بها الدرجات الكثيرة والتي بها كثافة الدرجات واستهدف محطات المترو التي يوجد مواقف خاصة بالدراجات والسكوت الكهربائية.

بالنسبة للظروف التي دفعتني للسرقة أفيدكم أنني كنت عاطل عن العمل وأبحث عن عمل و بالتالي لكي أجنبي لقمة العيش اضطرت إلى سرقة بعض الدرجات إلى أن امتنعت هذه المهنة حيث كان وضعي الاقتصادي سيئ جداً كنت أنام في الأماكن الخاصة بالباصات و الحدائق و في الساحات الرملية، ولكن كنت أحاول أن أطور من نفسي بعدما كنت أنام في الشوارع قمت بسرقة بعض الدرجات و قمت باستئجار غرفة في بناية من بنايات دبي مارينا و أنا غير متزوج و أنا مدمن على تعاطي المخدرات، في الفترة الأولى كنت أسرق لكي أشتري المخدرات و لكي أسهر و أشرب الخمر مع أصدقائي و أنا غير متعلم، فقط أكملت الثانوية في بلدي و بعدها اضطرت للعمل بسبب الأوضاع السيئة في بلدي و سافرت لكي أقوم بجمع المال و الزواج و لكن بقيت سنة و نص و لم أقوم بجمع المال الكافي للعودة إلى بلدي وأنا لا أريد العودة، أريد أن أعدل من وضعي و العمل".

حيث نلاحظ أن العينة السابقة تتفق مع الدراسات السابقة في أن الظروف المعيشية الصعبة أدت بالمتهم لارتكاب جريمة السرقة، و على الخصوص أن المتهم لا يمتلك أية مهارات مسبقة لارتكاب جريمة سرقة، و إنما في بداية الأمر كان يقوم بسرقة الدرجات الهوائية المتروكة بشكل عشوائي، و نتيجة لخبرته العملية القصيرة في ورشة تصليح السيارات ساعدته في سرقة الدرجات النارية المركونة بمكان مهجور، و إعادة بيعها.

إذ أفاد أنه كان يقوم بالسرقة في المناطق الرملية و الصناعية، تلك المناطق التي لا توجد بها كاميرات المراقبة، و لا يزدحم بالأشخاص، إلى أن طور من عمله و أصبح يستهدف محطات المترو، و يستخدم غطاء الرأس ليحمي نفسه من كاميرات المراقبة، إذ كان يستهدف الدرجات المتروكة لمدة تزيد عن عشرون دقيقة.

و فيما يتعلق بمكان و زمان ارتكاب الجريمة، بين المتهم أنه يستهدف الأماكن الذي يزدحم به الدرجات الهوائية و النارية و الكهربائية، و بالأوقات التي تقل فيها ازدحام الأفراد، مثل مواقف المولات و محطات المترو في خلال ساعات العمل الرسمية كي يسهل على نفسه عملية السرقة.

ويقول الآخر: "أفيدكم إنني أولاً حضرت إلى الدولة منذ حوالي خمس سنين وكنت أعمل في بلدي بمهنة شرطي وكنت أخدم في الشرطة ولكن بسبب الظروف المادية السيئة في بلدي حضرت إلى دولة الإمارات للعمل و التحقت بأحد المؤسسات الذي تمنح لي شهادة الحراسة وعملت في إحدى الشركات الكبيرة في مجال العقارات و التطوير العقاري، عملت فيها بمهنة حارس أمن و تدرجت حتى أصبحت مسؤولاً عن المدة المسائية في المجمع و ما يزال المجمع إلى الآن قيد الإنشاء مما يتيح لي الفرصة لمعرفة مسؤولين شركات المقاولات و المهندسين و كنت المسؤول الرئيسي عن المستودعات الموجودة في المجمع فكنت من ضمن المؤتمنين على المواد البناء إذ كنت تحدثت و تداولت الحديث مع الأشخاص المسؤولين عن المواد وأصبح لدي خبرة كبيرة في أسعار المواد و المعدات و كان المسؤولين يوصوني على إغلاق أبواب المخازن بشكل جيد و أن هذه المواد أسعارها جداً باهضة، و بالتالي أصبحت عندي خبرة في أسعار المواد حينها بدأت أفكر في سرقة بعض المواد الغالية جداً ولكن كنت خائف و كنت أفكر مع نفسي كيف اتصرف في هذا المعدات كيف أبيعها ليس لدي الخبرة الكافية في بيع مثل هذه المواد وبعد ثلاثة شهور من التفكير تواصلت مع صديق لي يعمل في مجال بيع مواد و معدات البناء و الجينيرتات، و افادني بأنه يستطيع التصرف فيها ولكن كيف يمكن الدخول إلى المجمع السكاني بواسطة عدد كبير من الشاحنات في تحميل هذه المعدات و قلت أن الدخول إلى هذا المجمع السكني يحتاج التصريح من قبل شركة التطوير العقاري ولكن يمكنني أن أقوم به تزوير هذا التصريح ولكن أحتاج هوية فعالة رسمية و لكن يجب عليك أن تستغل هوية شخص آخر، و بالفعل تعاقد مع شركة نقل و وفر ستة شاحنات نقل و قمنا بتزوير ستة تصاريح بهويات سائقين الشاحنات، و قمنا بتنفيذ السرقة في صباح يوم السبت و استولينا على عدد ١٢ جنريتر بقيمة مليونين درهم إماراتي و بعنا الجنيرتات على أشخاص بمبلغ ٢٥٠ ألف درهم و قامو بشحنها إلى سوريا

بالنسبة للظروف الاقتصادية أنا أعمل بمهنة حارس أمن ومسؤول عن المدة المسائية في مجمع سكني في دبي و لكن هناك أشخاص يطالبون أهلي في باكستان و راتبي ٥٠٠٠ درهم إماراتي و أنا متزوج في بلدي و لدي ابن ولكن أريد أن أ جلب أهلي للعيش معي في الإمارات، و هذا كان يدور في مخي دائماً و زوجتي تسألني بين الحين والآخر متى سوف تأمن لنا سكن و أنا شخص جامعي و زوجتي جامعية و كانت تطلب مني الحضور إلى دبي وطلبت مني أن أبحث لها عن عمل في مجال المحاسبة و لكن سيطر الشيطان على أفكاري و هذا الذي دفعني إلى السرقة".

تتفق هذه العينة أيضاً مع العينة السابقة و الدراسات السابقة فيما يتعلق بأن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الصعب أدى به إلى ترك بلده بهدف إيجاد فرصة عمل أفضل، و تأسيس حياة كريمة لأسرته، حيث أن المتهم بين أنه لا يملك أية خبرات سابقة، و ليس لديه سوابق جنائية، بل ما ساعده على تسهيل عملية السرقة هي عمله لمدة طويلة بمكان الواقعة، و كون خلالها علاقات جيدة مع الموردين لمواد البناء، و فيما يتعلق بالرقابة الخاصة بمكان الواقعة، فكونه الحارس و المسؤول على ذلك المكان يعدُّ هو الرقيب، فبالتالي أصبحت العملية بالنسبة له أسهل ما يمكن، و سهل عليه عملية اختيار الهدف، و أيضاً أصبح من السهل عليه اختيار الزمان المناسب لاتمام عملياته، بالوقت الذي يكون فيه المكان خالٍ تماماً من الأفراد.

و يقول الآخر: "أفيدكم أنني أسكن في منطقة القوز الصناعية و تتمثل واقعتي أنني أقوم بسرقة الفلل السكنية حيث قمت بالسرقة أربع مرات و أفيدك أنني في السرقة الأولى كنت أتجول في منطقة البرشاء الثانية السكنية قمت بالدخول إلى الفيلا لا أستطيع تذكر رقمها عن طريق الباب بعد أن تأكدت من عدم إحكام أقفالها جيداً و قمت بالدخول إلى فناء الفيلا شاهدة دراجة كهربائية (سكوتر) متروكة في الفناء و قمت بسرقتها و خرجت بسرعة من المنزل، و في واقعتي الثانية في حين كنت أتجول في منطقة البرشاء الثانية السكنية شاهدت باب فيلا مفتوح بالكامل و قمت بالدخول إلى فناء الفيلا و لم أعثر على أي محتويات ثمينة وبعدها غادرت الفيلا فوراً، أما بخصوص جريمتي الثالثة بينما كنت أتجول في منطقة جميرا الدائرية بالقرب من الفلل السكنية شاهدت دراجة كهربائية (سكوتر) متروكة في كراج الفيلا و قمت بسرقتها و خرجت فوراً من الفيلا، أما بالنسبة لجريمتي الرابعة بينما كنت أتجول في منطقة البرشاء الثانية شاهدت فيلا إنارتها ضعيفة و غير مزودة بكاميرات للمراقبة عندها قمت بفتح الباب الخارجي للفيلا بعد ما تأكدت أنه غير محكم الاغلاق و توجهت إلى فناء الفيلا و قمت بفتح الباب المؤدي إلى داخل الفيلا، وأثناء تفقدي للفيلا شاهدت هاتف قمت بسرقة الهاتف و خرجت من الفيلا

أنا من قرية فقيرة جداً في بلدي و أعيل أسرتي من أمي و زوجتي و ابني الوحيد، تزوجت منذ ست سنوات و كنت بحاجة للعمل حيث أنا في بلدي لا يوجد عمل يضمن لنا حياة كريمة أعيل به أسرتي و حضرت إلى الدولة بفيضة زيارة قصيرة منذ ما يقارب أربع سنوات في بداية جائحة كورونا بقصد البحث عن عمل و لكن تفاجأت بانتشار وباء كورونا و الحجر الصحي بالتالي تأجل عملي حتى أصبحت مخالف لقانون الجنسية والإقامة ومن ثم قمت بالعمل في أحد الكراجات في صناعة القوز بدون عقد عمل و كان الراتب الشهري

لا يكفي و يطالبني أهلي في بلدي بالتحويل الأموال لهم و وضعي الاقتصادي سيئ جداً هذا ما دفعني إلى السرقة".

تتفق هذه العينة مع سابقتها و مع الدراسات السابقة أيضاً في العنصر المؤدي إلى ارتكاب جريمة السرقة، و هي الظروف المعيشية الصعبة و مسؤوليته عن أسرته و الصرف عليهم. حيث أن هذه العينة أيضاً لا تمتلك أية مهارات فنية تساعده في عملية السرقة، فهو و كما بينه في المقابلة قام عدة مرات بالسرقة بشكل عشوائي، من الفلل السكنية الذي يلاحظ خلوه من السكان، أو يكون الباب الخارجي للمنزل مفتوحاً.

فطريقة اختياره الفلل المستهدفة للسرقة هي أنه يقوم بالتجول في المناطق السكنية و يستهدف الفلل الذي يكون أبوابه مفتوحاً أو تلك التي بها إضاءة خافتة، و خاصةً خلال المدة المسائية من الساعة العاشرة مساءً ولغاية الرابعة صباحاً، الذي عدته العينة أنها الوقت المناسب للسرقة نظراً لخلو شوارع المدينة من الأشخاص.

و يقول الآخر: "بالنسبة لي، الجرائم التي قمت بارتكابها بدأت من حين أتيت للدولة من حوالي سنة و نص، و كنت قد أتيت بتأشيرة زيارة مؤقتة و لم يكن لي إقامة في الدولة، جريمتي هي أنني أملك صفحات على محطات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك و التويتر و تيليجرام، و أعلن من خلالها عن تبديل العملة من الدرهم إلى عملات أخرى بأسعار ممتازة و مغرية، الأمر الذي يزيد من رغبة الأفراد للتعامل معي، و أقول بعمل صفحة مزيفة ومفبركة حول تبديل العملات و تحويلها، كنت أرسل شخص ما لاستلام المبلغ من الضحية مقابل نسبة معينة من المبلغ، و هو يقوم باستلام المبلغ من الشخص المعني في المكان المتفق عليه، وفي حال أن شك الشخص فيما أقوم به أقوم بفتح صفحة وهمية لإيهامه بصحة التحويلات، و في أغلب الأوقات كنت أستغل فترة إجازة نهاية الأسبوع كي لا يتم الشك بي.

و فيما يتعلق بالظروف التي أدت بي إلى ارتكاب هذه الجريمة أنني أتيت إلى الإمارات كي أبحث عن العمل، و قضيت فترة طويلة دون جدوى، الأمر الذي أدى بي للتفكير بطرق أخرى لكسب المال، تم العرض علي من قبل صديقي أن أكون شريك معه في نشر إعلان عبر الفيس بوك عن تبديل العملة بأسعار منخفضة، و بالفعل بدأت أرسل المبالغ إلى بلدي الأم و يستلمها صديقي و يقوم بمقاساتها بعد إتمام العملية، ففيما يتعلق بأسرتي أنا شخص غير متزوج و لم أكمل دراستي الجامعية، و قد سافرت إلى الإمارات بحثاً عن العمل لكن دون جدوى".

ويجدر بالذكر أنه على العينات السابقة الذي لا يملكون مهارات خاصة لارتكاب جريمة السرقة، إلا أن هذه العينة لديه القدرة على إقناع الناس، وقد استخدم مهاراته الكلامية في إقناع الأفراد بهدف ارتكاب جريمة السرقة،

و الأمر الذي سهل على هذه العينة ارتكاب الجريمة هو أنه يستهدف الأفراد عبر موقع "فيس بوك" أي أنه يرتكب جريمة السرقة بالطرق الإلكترونية الأمر يجعل الرقابة و الكشف عن الجريمة صعبة نوعاً ما، و بالتالي يستطيع الجاني ارتكاب جريمة بأي وقت يشاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي دون الحاجة إلى التحرك من مكانه.

ما نستنتجه مما سبق أن جميع الحالات السابقة تتفق مع الدراسات السابقة المشار إليها آنفاً و تتفق خصائص المجرمين فيها و دافعهم لارتكاب الجريمة، أن جميعهم جاؤوا إلى دولة الإمارات بهدف البحث عن العمل و كسب المال للانفاق على أسرهم و تحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أن كل منهم و لأسباب مختلفة أدى بهم ظروف الحال للجوء إلى السرقة لكسب المال.

على الرغم من اشتراك الحالات المبينة آنفاً في الحافز الذي أدى بهم إلى ارتكاب جريمة السرقة إلا أن هناك حافز آخر و هو الحافز الاجتماعي المتمثل في الأصدقاء و العصابات الإجرامية المخططة لجريمة السرقة في بلدهم الأم، و الذين يخططون للتسلل إلى الدول الغنية مستهدفين فئات معينة لارتكاب السرقة.

يقول أحدهم: "أفيدكم اني تعرفت على شركائي في السرقة أثناء تواجدا في بلدنا و من ثم خططنا جميعاً للقيام بسرقات الفلل السكنية في إمارة دبي، و حضرنا إلى الدولة على الرحلة نفسها لتنفيذ المهمة و عند الوصول قمنا بإعداد الخطة إذ قام المذكور زميلنا باستئجار سيارة من نوع صالون حمراء اللون لا اذكر رقمها لغرض الانتقال بواسطتها إلى مسرح الحوادث و نقل المسروقات ومن ضمنها واقعة السرقة، و في يوم الواقعة ركبنا جميعاً السيارة المستأجرة من قبل صديقنا و يقودها من قام باستئجارها و توجهنا بواسطتها إلى منطقة عود المطينة، و هنالك قمنا برصد الفلل السكنية المراد سرقتها، و وقع اختيارنا على الفيلا حيث كانت أنوار الفيلا مطفأة، و من ثم قمنا بتوزيع الأدوار فيما بيننا و حينها نزلت انا و برفقه صديقي الأول و الثاني لغرض تنفيذ المهمة بينما بقي اصدقائنا بداخل السيارة ينتظرانها، و مراقبة المكان من المارة لحين الانتهاء من تنفيذ العملية، و حينها تمكنا من تسور سور الفيلا الخارجي و الدخول إلى فناءها، و من ثم تمكنا من فتح إحدى نوافذ الفيلا الغير محكمة الإغلاق و الدخول عبرها و قمنا بالبحث بمحتويات غرف الفيلا و تمكنا من سرقة خزانة حديدية متوسطة الحجم و الخروج بها و تحميلها في الصندوق الخلفي للسيارة و

غادرنا المكان و من ثم توجهنا إلى منطقة صحراوية و هنالك قمنا بإخراج الخزنة الحديدية المسروقة من المركبة و تناوبوا على تكسيورها بواسطة الأدوات الحديدية التي كانت في الصندوق الخلفي للمركبة و التي تستخدم عادةً في عملية فتح إطار المركبة (مفك براغي كبير الحجم ذو رأس حديدي ومفك سكروب) و بعد فتح الخزنة الحديدية تبين بأنها تضم كمية من المجوهرات الثمينة و الساعات و القلادات و تم وضع تلك المسروقات بداخل كيس و من ثم رمي الخزنة الحديدية المسروقة في نفس المنطقة الرملية و من ثم توجهنا إلى مقر سكننا بحوزة المسروقات.

أنا وأصدقائي جميعنا من المنطقة نفسها في بلدنا الصين، و ظروفنا المادية في البلد كانت صعبة جداً أنا و جميع أصدقائي في السرقة ننحدر من عائلات فقيرة جداً في الصين و نتخذ الأوامر و التعليمات من زعيمنا في الصين، و هو من يتكلف بجميع مصاريف السفر و السكن و الغذاء طوال فترة السفر، أما بالنسبة لوضع الأسرة أنا فقط أعيش مع أصدقائي و لدي والدة و أخوة لكن يعيشون في بيت لوحدهم و أنا أعيش لوحدي مع أصدقائي و أنا غير متزوج، أنا لا أعمل في شي رسمي في بلدي ولكن كنت أعمل على المهام من زيمي و ألتقى الأجر مقابل كل فعل أقوم به من السرقة و ليس لي أي دور اجتماعي و أنا غير جامعي".

إذ يستدل من العينة السابقة أن هناك بعض الأفراد من السارقين هم بالواقع ضحايا جماعات و عصابات إجرامية قبل كونهم مجرمين سرقة، و دون امتلاكهم لأية مهارة فنية في السرقة، و أن ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية أدى بهم للوقوع ضحية تلك العصابات و ارتكابهم لجريمة السرقة، و الذي و على الرغم من وقوعهم ضحايا عصابات إجرامية، إلا أن الجذر الأساسي لوقوعهم ضحايا تلك العصابات هي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة في بلدنا الأم. إلا أن فيما يتعلق بالمكان المستهدف لارتكاب الجريمة و نظراً لانتمائهم إلى عصابة إجرامية يترأسها زعيمهم فتكون جميع الجرائم مخططة لها و مستهدفين هدف خاص و يركزون عليه، فهم لا يرضون بسرقة الأشياء القليلة و البسيطة بل يستهدفون الأموال الثمينة.

وفيما يتعلق بموقع ارتكاب الجريمة، نظراً لابلاغ المتهم مسبقاً أن منزل من المنازل الواقعة في المنطقة محل وقوع الجريمة خالٍ من السكان، فعليه تم التخطيط لسرقة ذلك المنزل، و فيما يتعلق بزمان و مكان ارتكاب الجريمة، نظراً لكونهم عصابة إجرامية يقومون بعملهم الإجرامي بناءً على تخطيط دقيق، فعليه يكون المتهم على دراية تامة بالوقت المناسب للدخول إلى المنزل و سرقة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليها الدراسات

السابقة و التي أظهرت أن العامل الأساسي لارتكاب الأفراد لجريمة السرقة هي حاجتهم للمال، والأوضاع الاقتصادية السيئة في بلدهم الأهم، و حاجتهم لإعالة أسرهم و الإنفاق عليهم.

● خلاصة التعليق و التحليل:

إن الشخص من فطرته لا يلد سارقاً أو مجرمًا، بل ما يؤدي به لارتكاب الجريمة بشكل عام و جريمة السرقة بشكل خاص ما يمر به الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، و حاجته للعيش والإنفاق على نفسه و أسرته، و خاصةً إذا كان الشخص متزوجاً ولديه أبناء و يكون معيلاً و لأبويه بذات الوقت، فتكون مسؤولياته المادية ضعف الحالات العادية، و بالتالي فيكون بحاجة لكسب قدر أكبر من المال، و نظراً للفطرة السليمة لجميع الأفراد على وجه الأرض نلاحظ أن جميعهم بأول المطاف يبحثون عن العمل لكسب المال، و أن جميعهم دون استثناء هاجروا بلدهم الأم موجّهين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف الحصول على العمل و مصدر رزق لهم و لأسرهم، و يأتون متأمّلين بدولة الخير كل الخير متهربين من الأوضاع الصعبة التي تسود بلدهم الأم.

إلا أن أغلبهم يتجاهلون أن بمجرد قدومهم لدولة الإمارات لا يحصلون على العمل المناسب، بل كان لابد عليهم من البحث مسبقاً و حصولهم على عرض عمل سليم و حقيقي و من ثم التوجه إلى الإمارات للعمل، فمجرد قدومهم للدولة بهدف الحصول على العمل لا يحقق لهم ما يسعون إليه غالباً، بل يزيد الأمر سوءاً لهم الأمر الذي يؤدي بهم إلى اللجوء لطرق أخرى غير مشروعة لكسب المال، و أسهلها السرقة. ومما سلف بيانه توصل الباحث إلى جملة من النتائج و التوصيات، وهي:

أولاً: نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج الدراسة:

- ١- تعرف جريمة السرقة على أنها تلك الجرائم التي يكون محلها عناصر الذمة المالية للأفراد في جانبها الإيجابي.
- ٢- التطور في شكل و أسلوب جريمة السرقة، ما هو إلا انعكاس للمظاهر المادية للعولمة، مما أعطى للجريمة سمات و مميزات أخرجتها من طابعها التقليدي المعروف.
- ٣- جميع أفراد العينة دون استثناء أدت بهم ظروف المعيشية الصعبة إلى اللجوء إلى جريمة السرقة بهدف تأمين متطلبات حياتهم الأساسية وتوفير العيش الكريم لأفراد أسرهم.
- ٤- يستدل من المقابلات أن بعض من أفراد العينة لا يقومون بالسرقة بالطريقة العشوائية، بل يقومون بطريقة عبقرية و مخططة و بعضاً يكونوا مخططاً لارتكاب فعلتهم الإجرامية قبل

قدومهم للدولة، و كما هو واضح من أقوال أفراد العينة أنهم دائماً و بطبيعة الحال يستقصدون المناطق السكنية الذين يسكنون فيها مواطني دولة الإمارات، الأمر الذي يؤدي بأبناء الدولة فقدان الشعور بالأمان و الاستقرار في بلدهم الأم، نظراً لدخول بعض العناصر الأجنبية إلى الدولة و لأهداف غير مشروعة.

مناقشة نتائج الدراسة:

تتفق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة في جوانب عديدة أهمها أن قاعدة "المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته" ينطبق على جميع المتهمين بشكل عام و في جريمة السرقة بشكل خاص، حيث أنه لا يوجد شخص يرتكب جريمة دون سبب، وكذلك المتهمين في جريمة السرقة، دائماً هناك عناصر خارجية أدت لسوقهم في هذا الطريق، وغالباً ما يكون للظروف المعيشية الصعبة و حاجتهم لتوفير حياة كريمة لأفراد أسرهم.

وفي بعض الحالات وقوع هؤلاء الأفراد في أيدي العصابات الإجرامية تكون السبب في إجبارهم لارتكاب جريمة السرقة، و يرجع سبب ذلك للسبب الرئيسي و المشترك لدى أغلب مرتكبي جريمة السرقة و هي السعي للوصول إلى مصدر دخل و توفير الحياة الكريمة، و في هذه الحالة المتهمين ذاتهم هم الضحايا الأولى في هذه العملية.

ثانياً: التوصيات:

١- يوصي الباحث أنه من الضروري جداً على الجهات المختصة أن تقوم بتشديد الرقابة في المناطق الأكثر معرضة للسرقة في الدولة، سواء من خلال نشر الدوريات و رجال التحريات، أو تركيب كاميرات المراقبة في جميع الشوارع و خاصة في المناطق السكنية وعدم الاعتماد على كاميرات المراقبة الخاصة بالسكن الخاصة.

٢- نوصي بوضع بعض القوانين و الشروط التي تصعب على الأفراد من الدول الفقيرة القدوم إلى الإمارات، فعلى سبيل المثال إلزام الشخص الذي يريد القدوم إلى الإمارات بإبراز ما يفيد مصدر دخله أو مصدر دخل لأحد أقاربه إلى الدرجة الثانية، سواء في بلده الأم أم في دولة الإمارات، وبيان ما يفيد توفير محل إقامة مشروعة له خلال مدة تواجده في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

آمال برهان فلميان. (٢٠١٥). جريمة السرقة من منظور اجتماعي - قانوني و وقائي. مجلة جامعة عين

شمس، ٢١(3)، 29.

أمينة إبراهيم الأميري. (٢٠٢٢-٢٠٢٣). الأنشطة الروتينية و دورها في حدوث الجريمة في المجتمع

الإماراتي. الشارقة: جامعة الشارقة.

أيمن الكرّمين. (٢٠٠٢). تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني. قطر: كلية شرطة قطر.

حمزة بلهوشات، و عدلان سعدي. (٢٠٢٢/٢٠٢١). واقع جرائم السرقة لدى الأحداث - دراسة ميدانية. تبسة: جامعة العربي التبسي - تبسة.

روان الصالح. (٢٠٠٩). انعكاسات العولمة على مظاهر تطور الجريمة و القانون الجنائي الدولي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

س مراد. (٢٠١٦). دور الضحية في وقوع جريمة السرقة. الجزائر: جامعة الجزائر.

سلوى زواوي. (٢٠٢١). دوافع السرقة لدى الأحداث.

فوزية عبدالستار. (١٩٨٥). مبادئ علم الإجرام و علم العقاب (المجلد الطبعة الخامسة). مصر: دار النهضة العربية.

ناجي سليم. (٢٠١٢). ضحايا الجريمة - دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة. الشارقة: مركز بحوث الشرطة.

ناجي محمد هلال. (٢٠١٢). ضحايا الجريمة - دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة. القيادة العامة لشرطة الشارقة.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

Argun, U., & Daglar, M. (2016). Examination of Routine Activities Theory by the property crime. *International Journal of Human Science*, 13(1), 1189.

Miro, F. (2014). *The Encyclopedia of Theoretical Criminology*. Blackwell Publishing L.td Published.

Amal Burhan Falmiyan. (2015). The Crime of Theft from a Socio-Legal and Preventive Perspective. *Ain Shams University Journal*, 21(3), 29.

Amina Ibrahim Al-Amiri. (2022-2023). Routine Activities and Their Role in the Occurrence of Crime in Emirati Society. Sharjah: University of Sharjah.

Ayman Al-Karimin. (2002). Interpreting The Crime of Theft in Light of Rational Choice Theory. Qatar: Qatar Police College.

Hamza Belhoushat and Adlane Saadi. (2021/2022). The Reality of Theft Crimes Among Juveniles - A Field Study. Tebessa: Larbi Tebessi University - Tebessa.

Rawan Al-Saleh. (2009). The Impact of Globalization on the Development of Crime and International Criminal Law. Kasdi Merbah University of Ouargla.

S. Murad. (2016). The Role of the Victim in the Occurrence of Theft. Algeria: University of Algiers.

Salwa Zawawi. (2021). Motives for Theft Among Juveniles.

Fawzia Abdel-Sattar. (1985). Principles of Criminology and Penology (Volume, Fifth Edition). Egypt: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Naji Salim. (2012). Victims of Crime – A Sociological Study on a Sample of Victims of Theft Crimes. Sharjah: Police Research Center.

Naji Muhammad Hilal. (2012). Victims of Crime – A Sociological Study on a Sample of Victims of Theft Crimes. Sharjah Police General Command.